رؤية البرلمان العربي

بشأن

حماية الأراضي الرطبة في العالم العربي

رؤية البرلمان العربي بشأن:

حماية الأراضي الرطبة في العالم العربي

شهد العالم في السنوات الأخيرة، اهتمامًا متزايدًا بقضايا البيئة والمناخ، نتيجة التحديات التي تواجه كوكب الأرض، مثل التغير المناخي وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث، وباتت الجهود الوطنية والدولية أكثر تركيزًا على إيجاد حلول مستدامة للحفاظ على الموارد الطبيعية والتخفيف من آثار التغيرات البيئية.

وتعد الأراضي الرطبة من أهم النظم البيئية التي تحظى باهتمام عالمي متزايد، نظرًا لدورها الحيوي في الحفاظ على التوازن البيئي، لاسيما وأنها تساهم في تخزين الكربون وتنقية المياه ودعم التنوع البيولوجي، وتوفر موائل هامة للعديد من الكائنات الحية، بما في ذلك الطيور المهاجرة والأسماك والنباتات النادرة.

والأراضي الرطبة هي مناطق المستنقعات أو المستنقعات أو أراضي الخث أو المياه، سواء أكانت طبيعية أم اصطناعية، دائمة أم مؤقتة، ذات مياه راكدة أم متدفقة، عذبة أم قليلة الملوحة أم مالحة، بما في ذلك مناطق المياه البحرية التي لايتجاوز عمقها ستة أمتار عند الجزر".[1] وتشترك جميع الأراضي الرطبة بميزة وجود الماء بشكل دائم أو مؤقت، مما يوفر تربة ذات خصائص هيدروليكية، ويشجع على نمو نباتات متكيفة تكيفا جيداً، وهذه الظروف تجعل من الأراضي الرطبة مصدرا هاما للتنوع البيولوجي، فهي تمثل مكانا مناسباً لتكاثر البرمائيات والزواحف التي تحتاج إلى مناطق رطبة وأخرى جافة، وأيضاً مكانا لراحة الطيور المقيمة والمهاجرة.. ووفقاً لمركز الرصد العالمي لحفظ الطبيعة (UNEP) تحتل الأراضي الرطبة حوالي 6٪ من مساحة كوكب الأرض.[2]

وتواجه الأراضي الرطبة تهديدات خطيرة مثل التجفيف والتلوث والتوسع العمراني، حيث تفقد الأراضي الرطبة بمعدل أسرع ثلاث مرات من معدل فقدان الغابات، وحوالي 90٪ من الأراضي الرطبة في العالم قد تدهورت أو فقدت، وفي غضون 50 عاما فقط- منذ عام 1970- فقد حوالي 35٪ من الأراضي الرطبة في العالم.[3] مما دفع المنظمات البيئية والحكومات إلى تكثيف الجهود لحمايتها من خلال الاتفاقيات الدولية، وفي مقدمتها اتفاقية رامسار 1971م.

---

[1] - الموقع الالكتروني- Ramsar https://www.ramsar.org/sites/default/files/documents/library/handbook1_5ed_introductiontoconvention_final_e.pdf

[2] - الموقع الالكتروني- مبادرة المناطق الرطبة المتوسطية- https://medwet.org/ar/aboutwetlands/

[3] - الموقع الالكتروني للأمم المتحدة- https://news.un.org/ar/story/2022/02/1093142

تصنيف الأراضي الرطبة:

تشير اتفاقية الأراضي الرطبة (رامسار 1971) إلى أن هذه الأراضي تشمل مجموعة واسعة من الموائل الداخلية مثل المستنقعات، وأراضي الخث، والسهول الفيضية، والأنهار والبحيرات، والمناطق الساحلية مثل المستنقعات المالحة، وأشجار المانغروف، والمسطحات الطينية المدية، وأحواض الأعشاب البحرية، وكذلك الشعاب المرجانية وغيرها من المناطق البحرية التي لايزيد عمقها عن ستة أمتار عند انخفاض المد، فضلاً عن الأراضي الرطبة الاصطناعية مثل السدود والخزانات وحقول الأرز وبرك معالجة مياه الصرف الصحي والبحيرات.[4]

وقد اعتمدت الاتفاقية تصنيفاً لأنواع الاراضي الرطبة[5]، يشمل 42 نوعاً موزعاً على ثلاث فئات: (الأراضي الرطبة البحرية والساحلية، الأراضي الرطبة الداخلية، الأراضي الرطبة الاصطناعية) وبشكل أعمق، يقسم هذا التصنيف الأراضي الرطبة إلى خمسة أقسام رئيسية هي:

١- الأراضي الرطبة البحرية (بما في ذلك الأراضي الرطبة الساحلية والبحيرات الساحلية، والشواطئ الصخرية والشعاب المرجانية).

٢- الأراضي الرطبة عند مصبات الأنهار (بما في ذلك مناطق الدلتا ومستنقعات المد والجزر، ومستنقعات المانغروف).

٣- الأراضي الرطبة البحيرية (المتصلة بالبحيرات).

٤- الأراضي الرطبة النهرية (المتصلة بالأنهار والجداول).

٥- الأراضي الرطبة المستنقعاتية (الأهوار والمستنقعات و أراضي الخث).

[4] - الموقع الالكتروني- Ramsar - https://www.ramsar.org/sites/default/files/documents/library/handbook1_5ed_introductiontoconvention_final_e.pdf

[5] - الموقع الالكتروني- مبادرة المناطق الرطبة المتوسطية- https://medwet.org/ar/aboutwetlands/

وللأراضي الرطبة فوائد أكبر من حجمها، تصب في تحقيق التنمية المستدامة ورفاه الإنسان على الصعيد البيئي والمناخي، والاجتماعي والاقتصادي والعلمي والتعليمي والثقافي، أبرزها:

- **تقليل الاحتباس الحراري، حيث تخزن حوالي 30٪ من الكربون الموجود في الأرض، وأراضي الخث وحدها تخزن ضعف ما تخزنه جميع غابات العالم.**

- **تمتص النظم الإيكولوجية للأراضي الرطبة الداخلية المياه الزائدة وتساعد على منع الجفاف والفيضانات.**

- **تعمل على تخزين وتنقية المياه وتجديد مصادر المياه الجوفية والحفاظ عليها، بما يصب في مواجهة التهديدات الحقيقية للبشرية الناتجة عن قلة المياه العذبة مقابل النمو السكاني المتزايد وتوقعات تعرض ثلثي سكان العالم لظروف الإجهاد المائي.** [6]

- **الأراضي الرطبة الساحلية تعمل على عزل الكربون وتخزينه بمعدل 55 مرة أسرع من الغابات الاستوائية المطيرة.**

- **تعد الأراضي الرطبة من أكثر البيئات الغنية بالتنوع البيولوجي، حيث تأوي الأراضي الرطبة ذات المياه العذبة أكثر من 40٪ من الاصناف الموجودة في العالم و12٪ من جميع الأصناف الحيوانية، كما تمثل مصدراً هاماً للتنوع الوراثي.**[7]

- **تؤدي أشجار المانغروف دورًا حاسمًا في حماية المجتمعات الساحلية من العواصف وتآكل التربة وأمواج التسونامي، وتخزِّن أكثر من 6.23 جيغا طن من الكربون حول العالم، ولذلك فإن العديد من دول العالم تدرج أشجار المانغروف في خططها الوطنية للتخفيف من انبعاثات الكربون.** [8]

---

[6] - الموقع الالكتروني MedWet- مبادرة المناطق الرطبة المتوسطية- https://medwet.org/ar/aboutwetlands/

[7] - الموقع الالكتروني MedWet- مبادرة المناطق الرطبة المتوسطية- https://medwet.org/ar/aboutwetlands/

[8] - الموقع الالكتروني – منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة - https://www.fao.org/interactive/remote-sensing-mangroves/ar/

- **توفر مجموعة من المنتجات التي يمكن استغلالها على نحو مستدام، مثل: (الفواكه، الأرز، الأسماك، المحار، الغزلان، الأخشاب، الحطب والقصب، الأعلاف الحيوانية، وغيرها من المنتجات الأخرى).**[9]

- **الأراضي الرطبة جزء من الموروث الثقافي للبشرية، ووجهة مثالية للسياحة، ويمكن القيام بالعديد من الأنشطة فيها مثل صيد السمك، مشاهدة الطيور، والصيد.** [10]

- **تعد الأراضي الرطبة من أكثر مرشحات المياه كفاءة في الطبيعة، حيث تحبس الرواسب، وغالبًا ما تزيل سموم المياه كيميائيًا من الملوثات الأخرى مثل الزيوت.** [11] **كما أنها تمتص وتحول وتعزل وتزيل العناصر الغذائية والمواد الكيميائية الأخرى.**[12]

- **تعمل على صد العواصف والفيضانات والرياح، وتثبت جذور النباتات الرواسب في مكانها، وهي خطوط الدفاع الأولى للسواحل والمناطق النائية ضد العديد من آثار تغيرات المناخ ،** [13] **وخير بديل للهياكل الإصطناعية مرتفعة التكلفة.**

- **يعتمد أكثر من 140 ألف نوع، بما في ذلك 55 في المائة من جميع الأسماك، على موائل المياه العذبة من أجل البقاء على قيد الحياة.**

- **الحماية من تآكل التربة، حيث يعمل الغطاء النباتي للأراضي الرطبة كمصدر للرواسب التي تساعد على تماسك ضفاف البحيرات والأنهار والشواطئ.** [14]

- **يعتمد أكثر من مليار إنسان في جميع أنحاء العالم (حوالي واحد من كل ثمانية أشخاص) على الأراضي الرطبة لكسب عيشهم**[15].

- **أكثر من 80٪ من سكان العالم يعتمدون على الطب التقليدي لتلبية احتياجات الرعاية الصحية، وأكثر من 20 ألف نوع من النباتات الطبية مصدرها من الأراضي الرطبة.**[16]

---

[9] - الموقع الالكتروني MedWet- مبادرة المناطق الرطبة المتوسطية- https://medwet.org/ar/aboutwetlands/

[10] - الموقع الالكتروني MedWet- مبادرة المناطق الرطبة المتوسطية- https://medwet.org/ar/aboutwetlands/

[11] - الموقع الالكتروني- اليوم السابع - https://www.youm7.com/story/2023/2/2/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%83%D9%88-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B6%D9%85-172-%D9%82%D8%B7%D8%B9%D8%A9-%D8%A3%D8%B1%D8%B6-%D8%B1%D8%B7%D8%A8%D8%A9-%D8%B0%D8%A7%D8%AA-%D9%82%D9%8A%D9%85%D8%A9/6069742

[12] - الموقع الالكتروني- The Wetlands Initiative -https://www.wetlands-initiative.org/nutrient-removal

[13] - الموقع الالكتروني MedWet- مبادرة المناطق الرطبة المتوسطية- https://medwet.org/ar/aboutwetlands/

[14] - الموقع الالكتروني MedWet- مبادرة المناطق الرطبة المتوسطية- https://medwet.org/ar/aboutwetlands/

[15] - الموقع الالكتروني الأمم المتحدة- https://www.un.org/ar/observances/world-wetlands-day

وبرغم المزايا والفوائد الهائلة للأراضي الرطبة، إلا أن تدميرها أو سوء التعامل معها يؤدي إلى آثار وخيمة على المناخ والبيئة والإنسان، أبرزها:

- عند جفاف الأراضي الرطبة أو تدميرها ينبعث منها كميات هائلة من الكربون.
- ارتفاع درجة حرارة التربة في الأراضي الرطبة يُمكن أن يُطلق غاز الميثان، وهو غاز أقوى بـ 25 مرة من ثاني أكسيد الكربون من حيث تأثير الاحتباس الحراري.
- انقراض بعض الكائنات الحية، وفقدان التنوع البيولوجي.
- تآكل التربة نتيجة عدم قيام الأراضي الرطبة بدورها في تثبيت التربة.
- ازدياد الكوارث الطبيعة بسبب عدم قيام الأراضي الرطبة بدورها في تخزين المياه خلال الفيضانات وتحريرها خلال الجفاف.
- ارتفاع تكلفة الكوارث الطبيعية بسبب زيادة الفيضانات والجفاف، مما يؤدي إلى خسائر اقتصادية فادحة.
- زيادة التلوث في البحيرات والأنهار والمياه الجوفية، نتيجة عدم قيام الأراضي الرطبة بدورها كمرشح طبيعي للملوثات.
- التأثير السلبي على أوضاع الأفراد في الأراضي الرطبة، كونهم يعتمدون في الغالب على مواردها لكسب عيشهم، سواء في الزراعة أو الصيد أو السياحة وغيرها.
- تراجع الزراعة بسبب فقدان التربة الخصبة ونقص مصادر المياه العذبة.
- ازدياد نسبة الهجرة البيئية، نتيجة تدمير الأراضي الرطبة.

[16] - الموقع الالكتروني MedWet- مبادرة المناطق الرطبة المتوسطية- https://medwet.org/ar/aboutwetlands/

الأراضي الرطبة في المنطقة العربية:

يوجد حاليًا أكثر من 2400 موقع من مواقع رامسار حول العالم، تمتد لأكثر من 2.5 مليون كيلومتر مربع، وفي المنطقة العربية هناك حوالي 173 منطقة رطبة مسجلة في اتفاقية رامسار 1971 (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 50 موقعاً، الجمهورية التونسية 42 موقعاً، المملكة المغربية 38 موقعاً، دولة الإمارات العربية المتحدة 10 مواقع، جمهورية السودان 4 مواقع، جمهورية العراق 4 مواقع، جمهورية مصر العربية 4 مواقع، الجمهورية الإسلامية الموريتانية 4 مواقع، الجمهورية اللبنانية 4 مواقع، سلطنة عمان 3 موقع، المملكة الأردنية الهاشمية 2 موقع، مملكة البحرين 2 موقع، دولة ليبيا 2 موقع، جمهورية جيبوتي موقع واحد، الجمهورية العربية السورية موقع واحد، دولة الكويت موقع واحد، الجمهورية اليمنية موقع واحد). [17]

وتتمتع المناطق الرطبة العربية المسجلة في اتفاقية رامسار بقيمة دولية، و10 من أصل 36 من محميات المحيط الحيوي لليونسكو في المنطقة العربية، وتمثل 1.69٪ من مساحة الدول العربية، وبعض هذه الأراضي الرطبة مهددة من قبل الأنشطة البشرية التي تؤدي إلى تجزئة المناطق وفقدانها وتدهور الأراضي، فضلاً عن العديد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية. وتمثل الأراضي الرطبة واجهة حرجة تعمل كمنطقة انتقالية تضمن الترابط بين الأرض والمياه، حيث تتفاعل المياه والتربة والطاقة الشمسية والنباتات والحيوانات والأشخاص لإنتاج نظم بيئية تعد من أكثر النظم تعقيدًا وتنوعًا وتحمل في العديد منها تراثاً ثقافياً غنياً.. ونظرا لأهمية هذا المناطق استضاف حوالي 97 موقعًا من مواقع التراث العالمي لليونسكو أراضي رطبة مدرجة أيضًا ضمن اتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة. [18]

وتجدر الإشارة إلى وجود العديد من الأراضي الرطبة العربية غير مسجلة في قائمة رامسار، على سبيل المثال، يوجد في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 16 مجمعًا و 103 مجمعًا فرعيًا تضم 2375 أرضًا رطبة مع 2056 أراضي رطبة طبيعية و319 منطقة

---

[17] - الموقع الالكتروني – RAMSAR SITES INFORMATION SERVICE - https://rsis.ramsar.org/

[18] - الموقع الالكتروني- اليوم السابع - https://www.youm7.com/story/2023/2/2/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%83%D9%88-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B6%D9%85-172-%D9%82%D8%B7%D8%B9%D8%A9-%D8%A3%D8%B1%D8%B6-%D8%B1%D8%B7%D8%A8%D8%A9-%D8%B0%D8%A7%D8%AA-%D9%82%D9%8A%D9%85%D8%A9/6069742

صناعية، [19] خمسون منها فقط مسجلة في قائمة رامسار للأراضي الرطبة.. وفي جمهورية مصر العربية يوجد 4 مواقع معلنة كمناطق أراضي رطبة بقائمة رامسار (بحيرات البردويل، والبرلس، وقارون، والريان)[20] ، وهناك عدد كبير من المناطق الرطبة غير المسجلة بقائمة رامسار مثل (نهر النيل، وبحيرة ناصر، والبحيرات الشمالية، والبحيرات المرة، ووادي النطرون، الأراضي الرطبة الأصغر المتناثرة عبر دلتا النيل ووادية، وفي الواحات التي تقع في الصحراء الغربية "المغرة، وسيوة، والبحرية، والفرافرة، الداخلة، والخارجة، وكركر ودنجل")، بالإضافة إلى ست من البحيرات الشاطئية الكبيرة على البحر المتوسط وهي: (بور فؤاد، المالحة، والمنزلة، وإدكو، ومريوط)، وتشمل البيئات الساحلية وبيئات الأراضي الرطبة في البحر الأحمر المستنقعات الطينية والشعاب المرجانية وبيئات المانجروف والجزر البحرية. [21]

وفي سبيل استطلاع الوضع الراهن لأبرز الجهود والمبادرات ذات الصلة بحماية الأراضي الرطبة في المنطقة العربية، تم رصد الآتي:

أولاً – على المستوى الوطني العربي:

تتمتع البيئة البحرية والساحلية بدولة **الإمارات العربية المتحدة** بأهمية خاصة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث يتركز فيها معظم السكان والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والتنوع البيولوجي، علاوة على كونها مصدراً أساسياً لإنتاج النفط وصناعة تحلية المياه والصيد، وشريان رئيسي للتجارة مع العالم الخارجي.. ولذلك تعددت الجهود الإماراتية لحماية البيئة البحرية وثرواتها، والتي تمثل أبرزها في الانضمام إلى اتفاقية رامسار للأراضي الرطبة بموجب المرسوم الاتحادي رقم 11 لعام 2007 وإدراج 10 مواقع للأراضي الرطبة الإماراتية ضمن قائمة الاتفاقية[22] ، وإصدار وتطبيق التشريعات والنظم لحمايتها من التلوث، وتنظيم الأنشطة المقامة في البيئة البحرية أو على الشريط

---

[19] - الموقع الالكتروني – وزارة البيئة وجودة الحياة-المهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية-
https://www.me.gov.dz/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B7%D8%A8%D8%A9/

[20] - الموقع الالكتروني- اليوم السابع- https://www.youm7.com/story/2023/2/2/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D8%AA%D9%88%D8%AC%D9%87-%D9%86%D8%AF%D8%A7%D8%A1-%D9%84%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%A7%D8%B6%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B7%D8%A8%D8%A9-%D9%88%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1/6069016

[21] - الموقع الالكتروني- جهاز شؤون البيئة بجمهورية مصر العربية- https://www.eeaa.gov.eg/Uploads/Topics/Files/20221218185115161.pdf

[22] - الموقع الالكتروني- العين الإخبارية - https://al-ain.com/article/protecting-nature-wetlands-uae-is-a-global-model

الساحلي، فضلاً عن إنشاء مناطق بحرية محمية للمحافظة على التنوع البيولوجي وتنميته.[23] كما وتعمل وزارة التغير المناخي والبيئة على تنفيذ مجموعة واسعة من الخطط والمبادرات في سياق الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي والاستراتيجية الوطنية لمكافحة التصحر واستراتيجية استدامة البيئة البحرية والساحلية وغيرها.[24]

أطلق المجلس الأعلى للبيئة **بمملكة البحرين**، بالتعاون مع شركة نفط البحرين (بابكو)، الحملة الوطنية لاستعادة الأراضي الرطبة، بهدف الحفاظ على الأرضي الرطبة بالمملكة ورفع مستوى الوعي المجتمعي بأهميتها من خلال مجموعة من البرامج والأنشطة البيئية، وتضمن برنامج الحملة عدداً من حملات التنظيف للأرضي الرطبة في خليج توبلي ورأس سند وساحل المعامير، وزراعة ما يقارب 7000 شتلة من نبات القرم في محمية خليج توبلي، إضافة إلى المحاضرات وورش العمل التوعوية التي تستهدف طلبة الجامعات وموظفي المجلس الأعلى للبيئة وشركة نفط البحرين (بابكو).[25]

كما ويلاحظ وجود العديد من المبادرات التشريعية والاستراتيجية لحماية الأراضي الرطبة، **بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، **أبرزها**: الاستراتيجية الوطنية للأراضي الرطبة، والقانون 02-02 المؤرخ 5 فبراير 2002 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه، والقانون 11-02 المؤرخ 17 فبراير 2011 المتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة، فضلاً عن الانضمام إلى اتفاقية رامسار 1971 (سنة 1982)، وتعيين المديرية العامة للغابات للتنسيق وطنيا لهذه الاتفاقية، وتصنيف 50 موقع على قائمة "رامسار" للأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية بمساحة تقارب 3 ملايين هكتار، بالإضافة إلى تنظيم أنشطة هادفة إلى الحفاظ على المناطق الرطبة إحياءً لليوم العالمي للمناطق الرطبة.[26]

---

[23] - الموقع الالكتروني – وزارة التغير المناخي والبيئة بدولة الإمارات العربية المتحدة- https://www.moccae.gov.ae/ar/knowledge-and-statistics/marine-environment-and-fisheries-sustainability.aspx

[24] - الموقع الالكتروني – وزارة التغير المناخي والبيئة بدولة الإمارات العربية المتحدة- https://www.moccae.gov.ae/ar/knowledge-and-statistics/biodiversity.aspx

[25] - الموقع الالكتروني – وكالة أنباء البحرين - https://www.bna.bh/news?cms=q8FmFJgiscL2fwIzON1%2BDmEfJoB%2FDHRP2RilmhkN5VU%3D

[26] - الموقع الالكتروني- الاتحاد- https://www.elitihadcom.dz/%D9%85%D9%86-%D8%B4%D8%A3%D9%86%D9%87%D8%A7-%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85

وفي سلطنة عُمان، تم تنفيذ مشروع غرس 4 ملايين بذرة من أشجار القرم في عدد من المحافظات الساحلية، وزراعة 54 ألف شتلة من شتلات القرم لتعزيز الغطاء النباتي الساحلي، وتنفيذ مشروع دراسة التغيرات في الأراضي الرطبة الذي استهدف 59 موقعًا في سلطنة عُمان، والبدء في تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع عُمان للكربون الأزرق بهدف تعزيز دور الأراضي الرطبة في احتجاز الكربون إلى جانب مشروع مسح الطيور والحياة البرية في الأراضي الرطبة لتقييم التنوع الأحيائي.[27]

وفي جمهورية العراق، تعتبر الأهوار أكبر مساحةً من الأراضي الرطبة في الشرق الأوسط، وتقع بين نهري دجلة والفرات، وهي موطن لآلاف العراقيين، وكذلك لمئات الحيوانات البرية المتنوعة، وبناءً على شراكة ثلاثية بين وزارة الموارد المائية بالعراق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة كندا (سبتمبر 2023م)، تم إطلاق مبادرة تهدف إلى زيادة القدرة على التكيف مع المناخ في هذه المجتمعات، مع الحفاظ على التنوع البيولوجي والنظم البيئية الهشة في أهوار بلاد ما بين النهرين، وهي أحد مواقع التراث العالمي لليونسكو. [28]

ويعد المركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية **بالمملكة العربية السعودية**، نقطة الاتصال الوطنية لاتفاقية رامسار في المملكة، ويبذل المركز جهودًا كبيرة في دراسة التنوع الأحيائي للأراضي الرطبة وتطبيق اللوائح والأنظمة المتعلقة بها، ويسعى لتعزيز الوعي بالأهمية البيئية للأراضي الرطبة، وسط الاضطلاع بمجهودات حثيثة بالتعاون مع المجتمع الدولي للحفاظ على الأراضي الرطبة كونها بيئات نوعية تثري التنوع الأحيائي النباتي والحيواني، والحرص على تعريف المجتمع بهذه الأراضي وأهميتها. [29]

---

[27] - الموقع الالكتروني- عُمان - https://www.omandaily.om/%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85/na/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D8%B6-%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%B2-%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D9%87%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%B5%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%A7%D8%B6%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B7%D8%A8%D8%A9

[28] - الموقع الالكتروني – UNDP في المنطقة العربية- https://www.undp.org/ar/arab-states/press-releases/ard-ma-byn-alnhryn-yndm-brnamj-alamm-almthdt-alanmayy-whkwmt-alraq-wknda-lhmayt-akbr-alarady-alrtbt-fy-alshrq-alawst

[29] - الموقع الالكتروني سبق - https://sabq.org/saudia/rqtfupomhz

وفي المملكة المغربية، يلاحظ إعداد استراتيجية المغرب الوطنية للأراضي الرطبة 2015-2024، استجابة لالتزامات المغرب الدولية بموجب الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية رامسار واتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، كما تم [illegible] تحديد على قائمة اتفاقية رامسار للأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية، [illegible] ل المناطق الرطبة ذات الأولوية الكبرى، وتوعية حوالي 50 ألف شخص سنوياً في إطار برنامج التربية البيئية المتعلق بالأراضي الرطبة، وتطوير 4 سلاسل قيمة مستدامة للأراضي الرطبة (مراقبة الطيور، ومصايد الأسماك الحرفية، والاستزراع المائي المتكامل، وسياحة صيد الأسماك).[30]

[illegible] يمية والدولية لدعم وحماية الأراضي الرطبة في العالم العربي:

[illegible] فاقية الأراضي الرطبة (رامسار 1971) أحد الأسس الرئيسية للحفاظ على الأراضي ال[illegible] استخدامها الرشيد من خلال الإجراءات المحلية والوطنية والتعاون الدولي بما يصب [illegible] أهداف التنمية المستدامة على المستوى العالمي، وتضم الاتفاقية حوالي 170 [illegible] إدراج أكثر من 2220 أرضًا رطبة حول العالم تغطي أكثر [illegible] ار في قائمة رامسار للأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية.[31]

و[illegible] [illegible] الاتفاقية بـ :

١- العمل من أجل الاستخدام الرشيد لجميع أراضيها الرطبة.

٢- تسجيل الأراضي الرطبة المناسبة في قائمة اتفاقية الأراضي الرطبة (رامسار) ذات الأهمية الدولية، وضمان الإدارة الفعالة لها.

٣- التعاون على المستوى الدولي فيما يخص الأراضي الرطبة العابرة للحدود، وأنظمة الأراضي الرطبة المشتركة، وكذلك الأصناف المشتركة.

---

[30] - الموقع الالكتروني- مبادرة المناطق الرطبة المتوسطية- https://medwet.org/ar/publications/morocco-national-wetlands-strategy-2015-2024/

[31] - الموقع الالكتروني- Ramsar - https://www.ramsar.org/sites/default/files/documents/library/handbook1_5ed_introductiontoconvention_final_e.pdf

[32] - الموقع الالكتروني- MedWet مبادرة المناطق الرطبة المتوسطية- https://medwet.org/ar/aboutwetlands/ramsarconvention/

- تعمل اتفاقية رامسار مع الاتفاقيات العالمية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، مثل اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD) واتفاقية التراث العالمي (WHC)، وتعتبر اتفاقية رامسار جزءاً من عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية (2021 – 2030) الذي يسعى إلى توسيع نطاق إصلاح النظم الإيكولوجية للأراضي الرطبة المتدهورة أو المدمرة، واستخدام الاستعادة لمعالجة القضايا المتعلقة بأزمة المناخ، والأمن الغذائي والمائي، وفقدان التنوع البيولوجي والعناصر الأخرى التي تعتبر جزءاً لايتجزأ من أهداف التنمية المستدامة.[33]

- تسعى خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إلى تحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع بحلول عام 2030، وقد التزمت جميع الدول بحماية الأراضي الرطبة واستعادتها بحلول عام 2030 (في إطار الغاية السادسة من الهدف 6 من أهداف الخطة)، وكذلك، فإن حماية الأراضي الرطبة والاهتمام بها يصب في خدمة العديد من أهداف هذه الخطة.

- خصصت الجمعية العامة للأمم المتحدة (في القرار 75/317 المؤرخ في 30 أغسطس 2021) يوماً عالمياً للأراضي الرطبة (2 فبراير من كل عام) لزيادة الوعي بأهميتها، وكان موضوع احتفالية العام 2025م باليوم العالمي للأراضي الرطبة "حماية الأراضي الرطبة من أجل مستقبلنا المشترك".

- يُعقد مؤتمر الأطراف في اتفاقية رامسار للأراضي الرطبة، كل ثلاث سنوات، وحالياً يتم الإعداد لعقد المؤتمر 15 للأطراف بزيمبابوي في يوليو 2025م، ويُنتظر توافق الأطراف على خطة مدتها ثلاث سنوات لصون الأراضي الرطبة والدفاع عنها.[34]

وفي المؤتمر الرابع عشر للأطراف المتعاقدة في اتفاقية رامسار، الذي عقد في نوفمبر 2022، تم تكريم 25 مدينة جديدة باعتماد "مدينة الأراضي الرطبة" اعترافاً بالأعمال التي اضطلع بها رؤساء البلديات في تلك المدن من أجل المحافظة على الأراضي الرطبة داخل المدن أو استعادتها، وتوفر هذه المناطق الحضرية الفريدة خدمات بيئية حيوية للأشخاص والطبيعة.[35]

---

[33] - الموقع الالكتروني الأمم المتحدة - https://www.un.org/ar/202792
[34] - الموقع الالكتروني الأمم المتحدة - https://www.un.org/ar/observances/world-wetlands-day
[35] - الموقع الالكتروني الأمم المتحدة - https://www.un.org/ar/202792

هذا، ولاتقتصر جهود حماية الأراضي الرطبة على الحكومات والمنظمات فحسب، بل تعتبر مسؤولية كل فرد في المجتمع، ولعل خير مثال على المبادرات الفردية لحماية الأراضي الرطبة، مبادرة فرناندا صامويل، وهي شابة من أنغولا قادت عملية إصلاح نظام إيكولوجي لغابات المانغروف، حيث حشدت العديد من الشباب داخل مجتمعها المحلي لتحقيق ذلك الهدف، الأمر الذي ساهم في تحسين سبل معيشة مجتمعات الصيد وإلهام الأفراد للانضمام إليها، بمن فيهم رواد الأعمال وممثلي الحكومة المحلية والمسؤولين على أعلى مستوى في حكومة أنغولا، وكجزء من حملتها، أقنعت السيدة صامويل العديد من رواد الأعمال بوقف الأنشطة الإنشائية التي تضر بأشجار المانغروف وشجعت الحكومة المحلية على إعادة التفكير في منح التصاريح لبناء البنية التحتية في مناطق المانغروف، وتمكنت من منع تدمير أكثر من 17،000 هكتار من أشجار المانغروف لبناء الموانئ والمصانع لدعم صناعة النفط، وبمساعدة أكثر من 4،500 متطوع، تمت استعادة ما يقدر بـ 3000 هكتار من أشجار المانغروف من خلال حملات التنظيف وإعادة التحريج المنظمة. ونتيجة لهذه الانشطة، شهدت المجتمعات المحلية عودة الطيور المهاجرة فضلاً عن الأسماك والقشريات والرخويات التي تدعم مجتمعات الصيد المحلية، وكذلك فقد ألهمت السيدة صامويل نائب رئيس أنغولا بالموافقة على تحد لزراعة ما يصل إلى مليون من أشجار المانغروف على طول الساحل الأنغولي.. وفي مؤتمر الأطراف المتعاقدة في اتفاقية رامسار، تم منح جائزة رامسار للمحافظة على الأراضي الرطبة لفرناندا صامويل ضمن أربعة أفراد يتخذون إجراءات متميزة للحفاظ على الأراضي الرطبة واستعادتها. [36]

التحديات التي تواجه الأراضي الرطبة:

رغم أهميتها الكبرى، تواجه الأراضي الرطبة العديد من التحديات، سواء الطبيعية أو البشرية، حيث تم فقدان حوالي 85 ٪ من الأراضي الرطبة الموجودة في عام 1700 بحلول عام 2000، وتم تجفيف الكثير منها لإفساح المجال للتنمية أو الزراعة أو الاستخدامات "الإنتاجية" الأخرى، كما أن أنواع الأراضي الرطبة تنقرض بسرعة أكبر من الأنواع البرية أو البحرية، ويواجه ما

---

[36] - الموقع الالكتروني الأمم المتحدة - https://www.un.org/ar/202792

يقرب من ثلث التنوع البيولوجي للمياه العذبة خطر الانقراض.[37] **ويعتبر من أبرز التحديات التي تواجه الأراضي الرطبة**:

- ندرة التشريعات والقوانين التي تنظم آليات حماية الأراضي الرطبة، وتلزم الأفراد والمؤسسات باتباع الإجراءات اللازمة عند قيامهم بأية أنشطة عليها أو بالقرب منها.
- عدم تجريم الانتهاكات الواقعة على الأراضي الرطبة، مما يزيد من هذه الانتهاكات.
- ضعف الوعي بأهمية الأراضي الرطبة والتعامل معها في بعض الأحوال، على أنها أراضٍ قاحلة لاقيمة لها.
- يُشكل تغير المناخ، إلى جانب ارتفاع منسوب مياه البحر وتحمض المحيطات، تحديات متزايدة للمناطق الساحلية، تشمل الفيضانات، وتآكل السواحل، وغزو المياه المالحة لاحتياطيات المياه العذبة الجوفية.
- ارتفاع الحرارة المستمر، نتيجة تغيرات المناخ، قد يسبب تبخر المياه في الأراضي الرطبة، مما يؤدي إلى تقلص المسطحات المائية وفقدان البيئات الملائمة للعديد من الكائنات الحية.
- يؤدي تغير المناخ إلى اضطراب النظم البيئية، مما قد يؤدي إلى اختفاء بعض الأنواع بسبب فقدان الموائل المناسبة، أو دخول أنواع دخيلة أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات الجديدة.
- تراجع معدل الأمطار وزيادة حالات الجفاف يمكن أن يساهم في تصحر الأراضي الرطبة، مما يهدد التنوع البيولوجي ويؤدي إلى فقدان الموائل الطبيعية.
- الفيضانات الشديدة الناجمة عن العواصف القوية، والتي قد تتسبب في تدمير البنية الطبيعية للأراضي الرطبة.
- تشكل التنمية الحضرية والأنشطة السياحية والصناعية، التي تتم دون إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي، تهديداً متزايداً للأراضي الرطبة، ويمكن أن تؤدي هذه الأنشطة إلى تدهور الموائل الطبيعية، وانخفاض التنوع البيولوجي، وتلوث المياه والتربة، مما يؤثر سلباً على الوظائف البيئية للأراضي الرطبة.

[37] - الموقع الالكتروني للأمم المتحدة- https://news.un.org/ar/story/2022/02/1093142

- التلوث البترولي يمثل تهديداً كبيراً للأراضي الرطبة، خاصة في الدول العربية التي تعتمد بشكل كبير على النفط وتحتوي على سواحل واسعة مهددة بالتسربات النفطية، ويمكن أن يتسبب النفط الخام ومشتقاته في تدمير الموائل الطبيعية، وقتل الكائنات الحية، والإخلال بالتوازن البيئي في هذه النظم البيئية الحساسة.

- الصيد غير القانوني، والذي يشكل تهديداً خطيراً للأراضي الرطبة، حيث يؤدي إلى اختلال التوازن البيئي، وانقراض بعض الأنواع، وتدهور جودة النظام البيئي.

- المخلفات الصلبة، مثل البلاستيك، المعادن، الزجاج، النفايات العضوية والمخلفات الصناعية، والتي تؤدي إلى تلوث المياه وتدمير الموائل الطبيعية والإضرار بالكائنات الحية.

- يؤدي تصريف مياه الصرف الصحي غير المعالجة إلى تلوث المياه وتدمير الموائل الطبيعية، بالإضافة إلى العديد من الآثار السلبية على الكائنات الحية، والحد من قدرة الأراضي الرطبة على أداء وظائفها الحيوية.

- تجفيف الأراضي الرطبة وتحويلها إلى مناطق زراعية يسبب خسائر بيئية واقتصادية كبيرة، ورغم أن تحويل الأراضي الرطبة للزراعة قد يزيد من المساحات المزروعة على المدى القصير، إلا أن الآثار السلبية طويلة المدى تفوق الفوائد المحتملة.

- إدخال الأنواع الغريبة أو الغازية إلى الأراضي الرطبة يمثل تهديداً للتوازن البيئي، حيث يمكن لهذه الأنواع أن تتفوق على الأنواع المحلية وتعطل السلاسل الغذائية وتغير البنية البيئية للمناطق الرطبة، وفي كثير من الحالات يؤدي انتشارها السريع إلى انقراض بعض الأنواع الأصلية وتغيير النظام البيئي بالكامل.

- يؤدي الرعي الجائر وإزالة الغطاء النباتي إلى زيادة الترسيب في الأراضي الرطبة، مما يسبب تدهور جودة المياه وفقدان الموائل واضطراب التوازن البيئي.

- استخدام المبيدات الكيميائية لمكافحة البعوض على الأراضي الرطبة، والذي قد يؤدي إلى تدهور النظام البيئي وتقليل التنوع البيولوجي.

التوصيات:

أولاً - إدماج حماية الأراضي الرطبة في السياسات والتشريعات الوطنية:

- إعداد وتحديث التشريعات والقوانين الوطنية بما ينسجم مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحماية الأراضي الرطبة، وفي مقدمتها اتفاقية رامسار 1971.
- إدراج الأراضي الرطبة في الخطط والاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة بمواجهة التغيرات المناخية، وفي الخطط والاستراتيجيات الخاصة بأهداف خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030.
- إدماج حماية الأراضي الرطبة في القوانين المائية والبيئية لضمان استدامة مواردها.
- إنشاء آليات وطنية معنية بمتابعة تنفيذ التشريعات والقوانين ذات الصلة بحماية الأراضي الرطبة وضمان تطبيقها الفعّال.
- تعزيز التعاون والتنسيق بين مختلف الجهات الوطنية (الحكومة، القطاع الخاص، المجتمع المدني) لضمان تنفيذ سياسات متكاملة هادفة لحماية الأراضي الرطبة، واستغلالها على النحو الأمثل.
- تشجيع القطاع الخاص على دعم المشاريع البيئية من خلال تمويل أنشطة إعادة تأهيل الأراضي الرطبة، والاستثمار في الأنشطة والمشروعات ذات الصلة، سواء السياحية أو الزراعية أو التنمية المستدامة عموماً.

ثانياً – التسجيل والتوثيق:

- إعداد قاعدة بيانات وطنية توضح بيانات الأراضي الرطبة (المواقع، المساحات، الأوضاع...الخ)، وتحديثها باستمرار.
- وضع لافتات تشير إلى حدود المناطق الرطبة وتوضح حظر القيام بالأنشطة الضارة بها تحت طائلة المسؤولية القانونية.

- اعتماد أنظمة الاستشعار عن بعد والأقمار الصناعية لمراقبة مستويات المياه والتغيرات البيئية في الأراضي الرطبة.

- استخدام الذكاء الاصطناعي في الإنذار المبكر لرصد مختلف التحديات والانتهاكات على الأراضي الرطبة، وكذلك تحليل البيانات المائية والتنبؤ بالجفاف والتغيرات البيئية، واستشراف المستقبل.

- تطوير مؤشرات أداء بيئي لقياس مدى نجاح جهود الحماية واستدامة الأراضي الرطبة.

- إعداد وتطوير خرائط رقمية للمناطق الرطبة تساعد في التخطيط البيئي المستدام.

ثالثاً - رفع الوعي والتثقيف البيئي:

- تفعيل دور الإعلام في تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية حماية الأراضي الرطبة، وتسليط الضوء على الانتهاكات الواقعة عليها.

- إدراج موضوع الأراضي الرطبة في المناهج بمختلف مراحل العملية التعليمية، للتوعية بأهميتها ومسؤولية الأفراد في الحفاظ عليها.

- عقد ندوات وورش عمل متخصصة تركز على التحديات التي تواجه الأراضي الرطبة بهدف تقديم توصيات لمعالجتها.

- تنظيم رحلات ميدانية للطلاب إلى المناطق الرطبة لتعزيز الفهم العملي لها.

- إنتاج برامج وثائقية حول الأراضي الرطبة وأهميتها البيئية والاجتماعية.

- تنظيم ندوات وحلقات نقاشية لسكان المناطق القريبة من الأراضي الرطبة لتعريفهم بدورهم في حمايتها.

- الاحتفال باليوم العالمي للأراضي الرطبة (2 فبراير) من خلال فعاليات توعوية في المدارس والمجتمعات المحلية.

رابعاً – تعزيز البحث العلمي والتكنولوجيا:

- تشجيع الدراسات والأبحاث الهادفة إلى معالجة التحديات التي تواجه الأراضي الرطبة، سواء الطبيعية أو البشرية، واقتراح آليات استعادة الأراضي المتدهورة، وتحويل النظرة المجتمعية لهذه الأراضي، من أراضي قاحلة لافائدة لها إلى أدوات تساهم بدرجة أساسية في مواجهة التغيرات المناخية وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 على المستوى الوطني.
- حث الحكومات على زيادة المخصصات المالية للأبحاث البيئية المتعلقة بالأراضي الرطبة، وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني لتمويل الدراسات والمشاريع البيئية.
- تنظيم مسابقات بيئية لتحفيز الطلاب على تقديم حلول إبداعية لحماية الأراضي الرطبة.
- تنظيم ورش عمل ومحاضرات للتدريب على أحدث تقنيات البحث البيئي والمراقبة المستدامة.
- ربط نتائج الأبحاث العلمية بمراكز صنع القرار البيئي لضمان تنفيذ سياسات فعالة لحماية الأراضي الرطبة.
- تعزيز التعاون بين الجامعات والمنظمات البيئية لتنفيذ أبحاث ومبادرات بيئية عملية، وتبادل المعرفة والخبرات.
- تطوير نماذج محاكاة بيئية للتنبؤ بتأثير التغيرات المناخية ووضع استراتيجيات للتكيف معها.
- تقديم حوافز مالية للباحثين والجامعات لإجراء دراسات ميدانية حول الأراضي الرطبة.

خامساً - الإدارة المستدامة للموارد المائية:

- استخدام تقنيات صديقة للبيئة، مثل مكافحة البعوض باستخدام المفترسات الطبيعية.
- ترشيد استخدام المياه الجوفية، وتعزيز تقنيات الري الحديثة، مثل الري بالتنقيط والري الذكي، للحفاظ على مستوى المياه في الأراضي الرطبة.
- حظر استنزاف المياه الجوفية في المناطق القريبة من الأراضي الرطبة لضمان استمرار تغذيتها.
- فرض معايير لكفاءة استخدام المياه في المنشآت الصناعية للحد من استهلاكها وتلويثها.
- تعزيز آليات الإدارة المستدامة للأنهار والمياه الجوفية لضمان استمرار تدفق المياه إلى الأراضي الرطبة.
- إنشاء سدود وخزانات صغيرة للحفاظ على مياه الأمطار وإعادة تغذية الأراضي الرطبة بها.
- مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين في حوكمة المياه وإدارتها، وتحسين كفاءة استهلاك المياه للحفاظ على تدفقها إلى الأراضي الرطبة.
- تعزيز نهج الإدارة المتكاملة للمخاطر لمعالجة الأسباب الجذرية لارتفاع مخاطر المياه.

سادساً - تعزيز مساهمة المجتمعات المحلية في حماية الأراضي الرطبة:

- بناء قدرات السكان المحليين في الأراضي الرطبة وتأهيلهم بشأن أفضل الممارسات في الزراعة وتربية الأحياء المائية وحماية أراضي الخث، وكذلك تعزيز إمكانياتهم التقنية وتيسير وصولهم إلى المعرفة والموارد اللازمة لحماية الأراضي الرطبة وإدارتها.
- إشراك المجتمعات المحلية في إدارة وحماية الأراضي الرطبة، ودعم الحرف اليدوية والمنتجات المحلية التي تعتمد على الموارد الطبيعية للأراضي الرطبة.
- إبراز الدور الأساسي الذي يمكن أن تلعبه المجتمعات المحلية في توفير إدارة مستدامة للأراضي الرطبة إلى جانب سبل عيش عادلة.
- دعم المجتمعات المحلية من خلال مشاريع اقتصادية مستدامة تعتمد على حماية الأراضي الرطبة.

- إشراك المجتمعات المحلية والمجتمع المدني في جهود استعادة الأراضي الرطبة، والحد من التدهور الخطير الذي يتمثل في الفقد الكبير بمساحاتها من جراء الأنشطة البشرية المكثفة مثل استصلاح الأراضي الرطبة (للأغراض الزراعية) والتلوث وإقامة المجتمعات المدنية، وكذلك تصريف المياه فيها.

- تعزيز التوعية بالمسؤولية الفردية والمجتمعية لحماية الأراضي الرطبة، وتحفيز الأفراد والمؤسسات على ذلك من خلال تخصيص مكافآت وتكريم للمشاريع والأفكار والمبادرات المتميزة في هذا الشأن.

سابعاً - الأراضي الرطبة والتنمية المستدامة:

- تضمين حلول قائمة على الطبيعة للأراضي الرطبة في خطط واستثمارات التكيف مع المناخ والحد من مخاطر الكوارث.

- إنشاء مجموعات تطوعية بيئية للمشاركة في الأنشطة ذات الصلة بحماية واستعادة الأراضي الرطبة، بما في ذلك تشجيع زراعة أشجار المانغروف والحفاظ على أراضي الخث وغيرها من مبادرات ذات صلة.

- زيادة اهتمام الحكومات باستعادة أراضي الخث كحل قائم على الطبيعة لعكس تدهور الأراضي، والحد من مخاطر الجفاف والفيضانات، وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

- إدراج أراضي الخث كحلول قائمة على الطبيعة في التزامات الدول بخفض الكربون، لضمان التزامات طويلة الأجل ومسؤولة للحماية والاستعادة.

- تطوير وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وخطط الكربون الأزرق، مع الاستفادة من استثمارات كبيرة للحفاظ على أشجار المانغروف وغيرها من النظم البيئية للكربون الأزرق واستعادتها.

- إلزام المشاريع التنموية التي تقام بالقرب من الأراضي الرطبة، بإجراء دراسات تقييم الأثر البيئي، قبل تنفيذها.

- اعتماد تدابير فعالة لحماية الأراضي الرطبة واستعادتها، بهدف التخفيف من حدة الفقر وتعزيز التنمية المستدامة.

- وضع خطط وبرامج وطنية لتنظيم السياحة البيئية في المناطق الرطبة بطريقة مستدامة تحافظ على التوازن البيئي.

- تخصيص وسائل نقل صديقة للبيئة داخل المناطق الرطبة مثل الدراجات الهوائية والقوارب والخيل والجمال.

- تعزيز برامج السياحة الثقافية والبيئية التي تسلط الضوء على تراث وتقاليد المجتمعات المحلية في الأراضي الرطبة.

ثامناً - المسؤولية القانونية:

- تجريم الممارسات الضارة بالأراضي الرطبة وتحديد عقوبات مشددة عليها، بما في ذلك فرض عقوبات وغرامات مالية على الأفراد والشركات التي تتسبب في تلوث أو تدمير الأراضي الرطبة.

- اعتماد تدابير تفرض تحمل تكاليف إصلاح الأضرار الواقعة على الأراضي الرطبة من جانب المسؤولين عن هذه الأضرار.

- تيسير إجراءات الإبلاغ عن الانتهاكات الواقعة على الأراضي الرطبة، (توفير خط ساخن، تطبيق الكتروني،..الخ).

تاسعاً - تعزيز التعاون الإقليمي والدولي:

- إنشاء منتدى الكتروني دولي يتيح التقاء الباحثين من مختلف دول العالم، وإجراء نقاشات وتبادل الأفكار والرؤى والتجارب بشأن معالجة التحديات التي تواجه الأراضي الرطبة.

- تبادل الخبرات والتجارب الناجحة بين الدول العربية في مجال الإدارة المستدامة لهذه الأراضي.

- إنشاء مكتبة وطنية الكترونية تضم أبحاث ودراسات وتقارير عن الأراضي الرطبة في العالم، بما يحقق تبادل التجارب والإفادة من مختلف الأفكار لتحقيق الفائدة التامة منها.

- الدعوة لإنشاء مرصد إقليمي عربي مشترك، في إطار جامعة الدول العربية، لرصد أوضاع الأراضي الرطبة العربية وتقديم حلول استرشادية لمعالجة التحديات التي تواجهها.
- تشجيع الدول العربية على عقد اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف لحماية الأراضي الرطبة العابرة للحدود.
- تعزيز التعاون في إدارة الأنهار العابرة للحدود لضمان تدفق المياه إلى الأراضي الرطبة المشتركة.
- حث الدول العربية، التي لم تنضم بعد، على الانضمام لاتفاقية رامسار للأراضي الرطبة 1971.
- التأكيد على أهمية تسجيل جميع الأراضي الرطبة في المنطقة العربية في قائمة رامسار، بما يكسبها أهمية دولية خاصة ويوفر لها المزيد من الحماية والدعم.
- إنشاء صندوق في إطار جامعة الدول العربية، لدعم جهود حماية الأراضي الرطبة في الدول العربية الأقل نمواً والدول التي تواجه أوضاعاً استثنائية.
- إطلاق مبادرات عربية مشتركة للحفاظ على الأراضي الرطبة، تشمل مشاريع ترميم وإعادة تأهيل واستعادة الأراضي الرطبة.
- تنظيم ورش عمل ومؤتمرات إقليمية ودولية لتبادل المعرفة حول أفضل الممارسات في إدارة الأراضي الرطبة.
- تعزيز التعاون والتنسيق بين جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، و المبادرة العالمية لأراضي الخث، والبنك الدولي، وصندوق المناخ الأخضر، لدعم مشاريع حماية الأراضي الرطبة.
- تعزيز التعاون العربي المشترك في مجال البحث العلمي لدراسة تأثير تغير المناخ على الأراضي الرطبة ووضع حلول للتكيف معه.
- تنظيم حملات توعوية مشتركة عبر الدول العربية لنشر ثقافة الحفاظ على الأراضي الرطبة وأهميتها البيئية.